

خادم الحرمين الشريفين.. هذا غيض من فيض مما لدينا لنقله لجلالتكم، على أمل اللقاء العاجل والقريب بكم، ولكم منا خالص التحية والمحبة والتقدير، والله يحفظكم ويرعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خالد مشعل

رئيس المكتب السياسي

وثيقة رقم 27:

مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمد نزال يؤكد فيها أن المصالحة الوطنية الفلسطينية أمام طريق مسدود²⁷

19 كانون الثاني/يناير 2010

أجرى المقابلة وسام متي

س: إلى أين وصلت جهود تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية؟

ج: من الواضح أن المصالحة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود، وذلك بسبب إصرار الراعي المصري على توقيع الفصائل على الورقة التي قدمها كمشروع للمصالحة بين الأقران الفلسطينيين قبل أن تتم مناقشتها. ولهذا السبب توقفت عملية المصالحة عند هذه النقطة.

س: ما هو سبب تحفظكم على الورقة المصرية؟

ج: الورقة المصرية هي المشروع النهائي الذي قدمه المسؤولون المصريون بناءً على استماعهم لكل ما أثير في جولات الحوار السابقة. هذا المشروع شابه بعض الثغرات التي طلبنا توضيحها، لكننا لاحظنا أن هناك تشدداً في رفض مبدأ التعديل، فالإخوة المصريون يتعاملون مع الورقة كما لو أنها نص مقدس، بينما نحن نعتقد أن القضية تحتاج إلى حوار. أما مبدأ "وَقَّعْ ثم ناقش" فهو مرفوض، لأنه لا يمكن التوقيع على مشاريع المصالحة بالإكراه وإنما بالتراضي.

س: هل ملاحظتكم على الورقة المصرية جوهرية إلى الحد الذي يستأهل التضحية بالمصالحة من أجلها؟

ج: لو لم تكن هذه الملاحظات جوهرية لما تشددنا في مسألة الأخذ بها. لدينا، على سبيل المثال، ملاحظة جوهرية تتعلق بحظر تشكيلات عسكرية خارج الأجهزة الأمنية، وهي نقطة تستوجب التوضيح من قبل الراعي المصري، فهل حظر التشكيلات العسكرية يعني حظر تشكيلات المقاومة الفلسطينية؟

المشكلة القائمة حالياً، تكمن في أن الراعي المصري يقول إنه لا بد من التوقيع، ومن ثم يأتي النقاش، وهذا يعني أن حماس ستكون ملتزمة تنفيذ كل ما جاء في الورقة، بغض النظر عن ملاحظاتها عليها، وبالتالي فإن أي خروج عن الالتزام ستتحمل حماس مسؤوليته.



س: في ظل هذا الجمود، الذي سببه، كما تقولون، توجهات الراعي المصري، هل هناك من إمكانية لدخول أطراف عربية أخرى، كالسعودية أو سوريا أو قطر، وسيطاً في عملية المصالحة؟

ج: لقد حصر وزراء الخارجية العرب رعاية المصالحة الفلسطينية بمصر، التي أصبحت الوكيل الحصري للإشراف على كل ملفات القضية الفلسطينية (المصالحة، تبادل الأسرى، رفع الحصار، إعمار غزة...)، وبالتالي فإن الإشكالية القائمة الآن هي أننا نتحدث عن وسيط واحد، وأن هناك حساسية مطلقة عند الحديث عن أي وسيط آخر، وأعتقد أن الحديث عن وسطاء آخرين كلام غير واقعي.

س: هل تتوقعون أن تنعكس المصالحات العربية العربية إيجاباً على ملف المصالحة؟

ج: ما نشهده من مصالحات عربية عربية لا علاقة له بمصر، وأعتقد أنه لن تكون هناك أي انعكاسات لأي مصالحات على الملف الفلسطيني ما لم تكن مصر جزءاً منها.

س: لماذا رفضتم دعوة الرئيس عباس إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية؟ واستطرداً، هل تخشون انتخابات كهذه؟

ج: لا أبالغ في القول إنه في حال شاركت حركة حماس في الانتخابات الرئاسية بمرشح منها أو بمرشح تدعّمه، فإن هذا المرشح سيفوز على مرشح حركة فتح، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الانتخابات التشريعية. لكن الشرط اللازم لذلك هو أن تكون الانتخابات نزيهة. نحن لا نخشى الانتخابات بل نخشى التزوير. ويؤسفني القول لأنني لا أتوقع انتخابات نزيهة، أما القول بوضع ضمانات لعدم حدوث تزوير فقد كذبه ما جرى في الانتخابات الأفغانية مؤخراً. أضف إلى ذلك، أن تجربتنا خلال السنوات الأربع الماضية، دلت على أن الأميركيين لن يقبلوا بفوز حركة حماس ما لم تقبل بشروط الرباعية.

س: هل يمكن أن نشهد حراكاً في ملف المصالحة عبر مبادرة طرحها قوى فلسطينية مستقلة؟

ج: هناك أكذوبة اسمها الشخصيات المستقلة، فمعظم هذه الشخصيات تنتمي إلى أطراف وفصائل وقوى فلسطينية، والدليل على ذلك أن أحمد قريع انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية بصفة "مستقل"، وليس بصفته عضواً في حركة فتح، فأين هؤلاء الذين يقال عنهم إنه مستقلون؟ أما المستقلون الحقيقيون فهم قلة، ولا يملكون أي أدوات للضغط والتأثير حتى يتم التعامل معهم باحترام ومصداقية.

س: ماذا عن الاتهامات التي يوجهها البعض لإيران بأنها تعطل المصالحة الفلسطينية؟

ج: أستطيع القول أن لا دور إيراني على الإطلاق في أي من الملفات السياسية، فأيران، بفعل عوامل عديدة، غير قادرة على أن تكون طرفاً في هذه الملفات، وكل الحديث الذي يجري لاتهام إيران إنما يمثل ذرائع يراد أن يتم الاختباء وراءها.

س: كيف تقومون بإصرار الرئيس محمود عباس على عدم استئناف المفاوضات قبل وقف الاستيطان؟

ج: للإنصاف، نحن نثمن هذا الموقف، ولكن لدينا مخاوف من أن يكون عباس غير قادر على الاستمرار فيه، لأنّ هناك مواقف أخرى سبق لعباس أن أعلنها، لكنه عاد وتراجع عنها بفعل الضغوط الأميركية (اللقاء مع نتنياهو، مؤتمر أنابوليس...). إذًا، العبرة هي في استمرار موقف عباس الممانع

للضغوط الأميركية. وأؤكد لك أننا على استعداد لدعم عباس سياسياً وإعلامياً وشعبياً، في أي موقف يحقق المصلحة الفلسطينية العليا، حتى وإن اختلفنا معه في قضايا كبيرة.

س: في حال أسفرت مفاوضات التسوية عن إقامة دولة فلسطينية بحدود العام 1967، كيف ستتعامل حماس مع هذا الموضوع؟

ج: عندما تقام الدولة الفلسطينية التي تقول عنها، سيكون لكل حادث حديث. حتى الآن، المؤشرات تظهر أن لا أفق لإقامة دولة فلسطينية من خلال هذه المفاوضات، ولا نريد أن نختلف على جلد الدب قبل صيده.

س: هل وصلت صفقة تبادل الأسرى بدورها إلى طريق مسدود؟

ج: لا أعتقد ذلك، فالمفاوضات حول صفقة التبادل أحرزت تقدماً نوعياً وجوهرياً، لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لإنجازها، ذلك أن الإسرائيليين عودونا على عدم التوصل إلى اتفاقات من هذا النوع إلا تحت الضغط. نعتقد أن الإسرائيليين سيفاضون حركة حماس طويلاً، لكنهم في النهاية سيضطرون للتوصل إلى اتفاق.

س: هل ستوافقون على الطرح الإسرائيلي القاضي بإبعاد بعض الأسرى؟

ج: من حيث المبدأ، لا تعتبر حركة حماس إبعاد أي سجين من الضفة إلى القطاع إبعاداً. أما بالنسبة لمسألة الإبعاد إلى خارج فلسطين، فقد قلنا إن صاحب الحق في قبول هذا الأمر هو الأسير نفسه، لأننا لا نستطيع أن نوب عن الأسير في رفض أي صيغة يقبل بها الإسرائيليون.

س: هل ستقبلون باستثناء الأسيرين مروان البرغوثي وأحمد سعادات من هذه الصفقة؟

ج: إن أحد عوامل تعثر إنجاز الصفقة هو إصرار حماس على الإفراج عن المناضلين مروان البرغوثي وأحمد سعادات، ذلك أننا حريصون على أن تكون الصفقة صفقة وطنية، وليس فتوية على غرار الصفقات التي توصلت إليها السلطة في السابق.

س: كيف تقوّمون العلاقة بين حركة حماس ومصر حالياً؟ وكيف يمكن نزع فتيل التوتر الذي شهدناه أخيراً بين الجانبين؟

ج: هناك حقيقة لا يمكن لأي مسؤول فلسطيني أو مصري أن يقفز فوقها، وهي أن العلاقة مع مصر ليست خياراً وإنما ضرورة تفرضها عوامل الدين والأخوة والجوار والسياسة، وبالتالي لا مجال أمام مصر وحماس إلا أن تتفاهما، حتى وإن بلغ التوتر مبلغه بين الطرفين. المطلوب الآن خطوة إيجابية من قبل المسؤولين المصريين في بعض الملفات، وبالتحديد ملف الحصار، لأن مصر هي القادرة على كسره عبر فتح معبر رفح، وهذا سيكون مدخلاً لنزع فتيل التوتر.

س: ماذا عن الجدار الفولاذي في رفح؟ وما هو ردكم على ما يُثار من تبريرات لإقامة هذا الجدار؟

ج: لقد أسمينا هذا الجدار "جدار العار"، لأننا لا يمكن أن نفهم كيف يمكن للشقيق العربي المسلم أن يقيم جداراً على حدوده مع قطاع غزة. نحن نعلم أن تهريب السلاح والمخدرات لا يمكن أن يأتي من غزة. من هنا نحن ندعو المسؤولين المصريين إلى موقف جريء وشجاع لوقف بناء هذا



الجدار. أما التبريرات التي نسمعها فهي [لا] تعدو كونها تسريبات إعلامية غير مترابطة وتافهة. نحن لم نسمع تبريراً رسمياً من قبل السلطات المصرية كي نناقشه، فكل ما لدينا بيان من الحكومة المصرية يتحدث عن "إنشاءات" على الحدود مع غزة.

وثيقة رقم 28 :

البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح يؤكد فيه دعمه الكامل للرئيس محمود عباس في قرارات تطوير الحركة، وتأييد المصالحة الوطنية²⁸

20 كانون الثاني/ يناير 2010

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) دورته الثانية "دورة الانطلاقة والشهيد القائد صخر حبش"، والشهيدين محمود دعاس وفايز عرفات وشهداء نابلس وغزة، في الفترة بين 15 حتى 19 يناير 2010، والتي تصادف ذكرى استشهاد القادة الثلاثة صلاح خلف "أبو إياد" وهايل عبد الحميد "أبو الهول" وفخري العمري "أبو محمد" بحضور السيد الرئيس محمود عباس رئيس الحركة وأمين سر الحركة الأخ/ أبو ماهر غنيم وأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجلس الثوري واستمع المجلس إلى خطاب شامل للرئيس تناول فيه الوضع السياسي العام ودور حركة (فتح) في مواجهة التحديات، وما قام به من التحركات السياسية في ظل المواقف الفلسطينية الثابتة.

وثن المجلس جهود السيد الرئيس وتحركاته في مختلف الساحات لشرح الموقف الفلسطيني وحشد الدعم له، كما أكد المجلس مجدداً وقوفه بصلاية وراء السيد الرئيس ودعم مواقفه الوطنية الثابتة وصموده في وجه حملة الضغوط والتحريض المكثفة ضده من جانب إسرائيل وأطراف أخرى للنيل من الموقف الفلسطيني وثوابته والتطاول عليه شخصياً، ووصفه بالتطرف تارة والتنازل تارة أخرى، وشدد المجلس على التمسك بالنقاط الثماني التي لخصها الرئيس كإطار للتوابت الفلسطينية منذ عام 1988.

وأيد المجلس ضرورة الدفاع عن الموقف الفلسطيني بشأن استئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق التي تتضمن الوقف الكامل للاستيطان في القدس وباقي الضفة الغربية بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وتحديد مرجعية المفاوضات على أساس القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام، بما ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران 1967، وعبر المجلس عن قلقه من تراجع الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الرئيس أوباما عند توليه الرئاسة، حول عناصر استئناف العملية السياسية، مما شجع الحكومة الإسرائيلية على تحديها لإرادة المجتمع الدولي، وأكد المجلس رفضه القاطع لإعلان حكومة الاحتلال لما سمي بالوقف الجزئي المؤقت حول الاستيطان الذي يعتبر خرقاً فاضحاً للشرعية الدولية وخاصة لخطة خارطة الطريق.

وثن المجلس الموقف العربي المنسجم مع الموقف السياسي الفلسطيني والجهود التي بذلتها الدول العربية في شرح ودعم الموقف الفلسطيني على كافة الأصعدة وخاصة مع أطراف الرباعية الدولية.